الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط في عهد حزب العدالة والتنمية

أ/ وليد دوزي
قسم العلوم السياسية
جامعة طاهري محمد- بشار

ملخص:

عرفت السياسة الخارجية التركية مطلع تسعينات القرن العشرين، تغييرا يكاد يكون جوهريا عما كانت عليه إبان الحرب الباردة، حيث برزت أمام تركيا عوالم جديدة من البلقان إلى القوقاز وآسيا الوسطى مرورا بالشرق الأوسط، كما ظهرت مقاربات سياسية جديدة تهدف إلى استلهام الصيغة العثمانية متعددة المجموعات الاثنية والعرقية للتصالح مع إرث تركيا الإسلامي والعثماني في الداخل كما في الخارج، وفي إطار هذا المفهوم السياسي الجديد الذي أعاد التوازن إلى علاقات تركيا الإقليمية التي لم تولي لها أهمية في السابق بسبب تركيزها المفرط على بناء علاقات صلبة ومتينة مع الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

وبعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا في أواخر سنة 2002، عمل قادة تركيا الجدد على تنشيط الدور التركي في البيئة الإقليمية المحيطة بتركيا. وكانت البداية هي إقامة علاقات جيدة مع دول الجوار في الشرق الأوسط. ولكي يكون هذا الدور فاعلاً ومؤثراً تركزت الرؤية التركية الجديدة في السياسة الخارجية على أهمية التحول الداخلي لاسيما توطيد الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد، حيث أتاح الإصلاح الداخلي في تركيا وقدراتها الاقتصادية المتنامية بالبروز كراع للسلام في منطقة الشرق الأوسط. وعلى هذا الأساس فقد أبدى قادة تركيا

استعدادهم لأتباع دبلوماسية نشطة في الشرق الأوسط في محاولة لتقليل المشاكل مع الدول المجاورة وصولاً إلى إنهائها من خلال سياسة تصفير المشاكل.

Résumé:

La politique étrangère Turque connue à la fin du XXe siècle, un changement presque fondamental de ce qu'elle était pendant la guerre froide, où la Turquie a émergé en face de nouveaux mondes des Balkans au Caucase et à l'Asie centrale à travers le Moyen-Orient, est apparue comme une nouvelle approche politique vise à inspirer plusieurs groupes ethniques ottomans formule et groupes ethniques à se réconcilier avec l'héritage islamique et ottoman de la Turquie à l’intérieure et à l'étranger, et dans le cadre de ce concept de la nouvelle politique rééquilibrer les relations de la Turquie régionaux n'ont pas pris son importance dans le passé en raison de son accent sur de bâtir des relations solides et durables avec l'Union européenne et les États-Unis .

Après l'arrivée du gouvernement de l'AKP en Turquie à la fin de 2002, les dirigeants de la nouvelle action de la Turquie visant à stimuler le rôle de la Turquie dans l'environnement régional autour de la Turquie. Le début est d'établir de bonnes relations avec les pays voisins du Moyen-Orient. Afin de jouer un rôle régional pour active et influente centrée vision de la Turquie de la nouvelle politique étrangère de la Turquie sur l'importance de la transformation intérieure, en particulier la consolidation de la stabilité politique et économique dans le pays, où la réforme interne a permis à la Turquie de plus en plus économique et les capacités à émerger en tant que sponsor de la paix au Moyen-Orient .Sur cette base, les dirigeants de la Turquie ont exprimé leur volonté de disciples de diplomatie active au Moyen-Orient pour tenter de minimiser les problèmes avec les pays voisins.

مقدمة

شكلت مرحلة ما بعد الحرب الباردة فرصة مثالية لتركيا من أجل تطوير وتعديل توجهات سياستها الخارجية، وذلك عقب التحولات الكبرى التي رافقت تفكك الاتحاد السوفييتي، وحلول نظام الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة محل الثنائية القطبية. وتعتبر تهديدات ومتغيرات البيئتين الإقليمية والدولية لتركيا، السياسية منها والاقتصادية والثقافية والأمنية، السبب الأساس في محاولتها صياغة مقاربة جيو-ثقافية تعمل على توظيف تاريخها العثماني وميزات موقعها الجيو سياسي المحوري كرصيد إيجابي وفعال في مرحلة إعادة بناء نظرية سياسية جديدة للدولة.(1)

وفي ظل المتغيرات الدولية والإقليمية وانعكاسها على منطقة الشرق الأوسط، ومنذ قدوم حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا بقيادة "رجب طيب أردوغان" و"عبد الله غل" و"أحمد داود أوغلو"، أخذ قادة تركيا الجدد على عاتقهم مهمة تكييف السياسة الخارجية التركية بشكل يتلاءم مع الواقع الدولي والإقليمي وذلك بهدف تفعيل دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي إعادة تشكيل سياستها حيال عدد من المشاكل الإقليمية.(2)

واعتمادا على هذه المعطيات ومحاولة للإلمام بجوانب الموضوع، يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي: ما طبيعة الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط في عهد حزب العدالة والتنمية؟

أولا- تصور حزب العدالة والتنمية AKP للدور التركي:

قبل التطرق لمفهوم الدور، ولرؤية AKP للدور التركي الإقليمي، لا بد من إلقاء نظرة على هذا الحزب. ففي أوت 2001 قدم "رجب طيب أردوغان" الرئيس السابق لبلدية اسطنبول طلبا للترخيص لحزبه الذي أطلق عليه اسم (حزب العدالة والتنمية) (Adalet ve Kalkınma Partisi).(3) لقد كان معظم مؤسّسي الحزب أعضاءً في حزب الرفاه بزعامة "نجم الدين أربكان". وعندما حُلّ حزب الرفاه، ظلّ المحافظون

بزعامة "نجم الدين أربكان"، والإصلاحيّون الذين كان يقودهم "عبد الله غل" في حزب الفضيلة، **إلى** أنْ حُلّ هو الآخر بقرارٍ من المحكمة الدستورية .عندئذ كان لابدّ من الانقسام، أنصار "أربكان" شكلوا حزب السعادة، بزعامة "رجائي قوطان"، والإصلاحيّون شكلوا حزب العدالة والتنمية.

وقد تبنى مؤسّسوه ما أطلق عليه تسمية" الديمقراطية المحافظة"، وهي نظام سياسي واجتماعي توفيقي، تنسجم فيه الحداثة مع التراث من جانب، والقيم الإنسانية مع العقلانية من جانبٍ آخر.

ولا يُعرّف العدالة والتنمية نفسه على أنه حزبا إسلاميا، بل صنّف قادته هويّته الفكرية والسياسية بأنه من تيّار يمين الوسط، على غرار الأحزاب الأوروبية المحافظة. أمّا شعار الحزب، فهو عبارة عن مصباح كهربائي، ألوانه الرسميّة الأصفر والأسود والبرتقالي .وقد أعطى له أنصاره اسم" أكبارتي" وتعني باللغة التركية (الحزب الأبيض) رمزًا للبراءة والنّقاء.

وحدّد برنامج الحزب أهدافه الداخلية في مجموعة من النقاط، لعل من أبرزها: تحقيق السيادة للشعب التركي، الحفاظ على وحدة الدولة التركية، الحفاظ على القيم والأخلاق التي تعدّ بمنزلة التراث للشعب التركي، تحقيق الحضارة والمدنية المعاصرة في تركيا وفقًا للطريق الذي رسمه مصطفى كمال أتاتورك، تأمين الرّفاه والأمن والاستقرار للشعب التركي، تحقيق مفهوم الدولة الاجتماعية التي تتيح للأفراد العيش بالشكل الاجتماعي المطلوب وتحقيق العدالة بين الأتراك والتوزيع العادل للدّخل القومي.(4)

أما من جملة أهدافه الخارجية التي خطها برنامجه:

-استمرار التعاون السياسي والاقتصادي بين تركيا والدول الصديقة والحليفة، وتكثيف هذا التعاون خاصةً في مجالات الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا والاستثمار والتجارة.

-إيلاء أهمية خاصة لعلاقات تركيا بالدول الإسلامية، وبذل الجهد لزيادة التعاون الثنائي مع هذه الدول ودفع منظمة المؤتمر الإسلامي للوصول بها إلي بنية دينامية تأخذ بزمام المبادرة وتستطيع بالتالي أن تأخذ مكانتها المرموقة عل الساحة الدولية.

-تطوير سياسة تركيا في البلقان في ضوء علاقاتها التاريخية والثقافية والاقتصادية مع دول هذه المنطقة وإعادة بلورتها إذا لزم الأمر.

-بذل الجهود لتوفير مزيد من الحماية لحقوق المواطنين الأتراك الذين يعيشون خارج الوطن.

-بحث فرص التعاون في القوقاز مع تنحية عادات فترة الحرب الباردة جانبا.

-مواصلة الجهود الرامية إلي تطوير سياسة ذات محاور أورو-آسيوي إلى جانب البعدين التقليديين الأوروبي والأطلسي للسياسة الخارجية التركية.(5)

أما فيما يخص مفهوم الدور، فهناك من يعتبره أنه أحد الأدوات الأساسية في تحليل السياسة الخارجية، لاسيما مع قدرته على الجمع بين مستويات تحليلية متعددة، وتوضيح التداخل بين البيئتين الداخلية والخارجية في عملية صنع السياسة الخارجية.(6) وهناك من يعرف الدور بأنه أحد مكونات السياسة الخارجية للدول، وهو ينصرف إلى الوظيفة أو الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة خارج حدودها السياسية عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية. وعلى ذلك، فلا ينشأ الدور الإقليمي إلا عندما تسعى الدولة إلى القيام به، بل وبصياغة واعية له. وعادة ما ترتبط أبعاد هذا الدور بتصورات صانع السياسة الخارجية لمركز دولته ولحجم نشاطها ونوع دوافعها في السياسة الدولية، وكذلك توقعاته لحجم التغيير المترتب على ممارسة هذا الدور. من هنا تكتسب تصورات صانع السياسة الخارجية أهميتها خاصة في تحديدها للمجالات التي تتميز فيها الدولة بنفوذ خاص، وكذلك تحديد درجة ومستوى هذا النفوذ، وفيما تقدمه من تصورات ملائمة للوظيفة عند كل مستوى، حيث تتعدد الأدوار الممكنة للدولة. فهي قد تلعب دوراً تدخلياً في السياسة الدولية، أو يكون دورها تابعا مثل دور المحمية، كما قد يستند دور الدولة إلى دوافع صراعية

كمعاداة الاستعمار، أو إلى دوافع تعاونية مثل أدوار التكامل الإقليمي والوساطة وغيرهما. وللدور أربع خصائص أساسية تتمثل في الآتي:

-أنه يتجاوز حدود التصور ليرتبط بالممارسة.

-يتضمن تصورات صانع السياسة الخارجية للأدوار التي يؤديها خصومه.

-كما تتعدد أدوار الدولة في نفس الوقت.

-ومن الممكن أن يتباين أو يختلف دور الدولة الواحدة على المستوى الدولي، أو الإقليمي.

وللدور الخارجي للدولة أهداف شتى، كأن يهدف إلى تغيير الأوضاع الراهنة بشكل جذري، وقد يتخذ الدور أهدافاً أيديولوجية يدافع عنها ضد أهداف أيديولوجية أخرى. أو تقديم النموذج كأن تقوم الدولة ببناء نموذج تنموي داخلي يمكن أن يشكل نقطة جذب للقوى الدولية الأخرى، تسعى الدولة من خلال تقديمه إلى اكتساب نفوذ دولي. كذلك فقد يسعى النموذج إلى تكريس استخدام القوة في العلاقات الدولية، وقد يقتصر على مجرد الدفاع الإقليمي عن مجموعة من الدول في مواجهة العدوان الخارجي.(7)

أما عن تصوّر حكومة العدالة والتنمية للدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط، فيتبين من خلال حرص الحكومة التركية الحالية على تأكيد امتلاكها رؤية إستراتيجية متكاملة إزاء الدوائر الإقليمية المختلفة المحيطة بتركيا، ومن ضمنها الدائرة الشرق أوسطية، حيث تنتهج الحكومة التركية النهج التوفيقي التوازني الذي تسعى الحكومة التركية إلى تحقيقه على كافة المستويات الإقليمية والدولية. وتتمثل أبعاد هذا النهج في التركيز على المصالح الوطنية التركية الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية من جهة، وإعادة صياغتها وتقديمها في إطار يوفق بين هذه المصالح ومصالح القوى الإقليمية المتعددة والنظام الإقليمي ككل من جهة أخرى، وبين السعي لزيادة استقلالية الرؤية التركية كدولة إقليمية لها مصالحها المحددة ذاتيا بشكل

مستقل عن التبعية لارتباطاتها الغربية من ناحية، وتجنب الصدام المباشر مع رؤى ومصالح وترتيبات الولايات المتحدة والقوى الكبرى في المنطقة من ناحية أخرى.[8] وفي نفس السياق، يرى "إبراهيم البيومي غانم" أن الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، مسألة تتعلق بإعادة تقدير الرؤية الإستراتيجية لتركيا ودورها في المنطقة، وذلك من خلال رسم هذا الدور على الأرض وبطريقة فعلية وعبر اتخاذ مجموعة من السياسيات والمواقف والتدخلات في القضايا المتفجرة في المنطقة وممارسة التأثير بالفعل على الأرض، والسياسات هي التي تترجم هذه الرؤية الإستراتيجية.[9]

ثانيا- الأسس النظرية لسياسة تركيا الخارجية الجديدة:

شهدت السياسة الخارجية التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في نوفمبر 2002 تحولا في طبيعة وأنماط تلك السياسة على المستويين الإقليمي والدولي، لا سيما أنها لم تكن محض تحولات جزئية أو تغييرات تكتيكية، بعدما طالت أصول السياسات والاستراتيجيات المتبعة، حيث أصبحت منطقة الشرق الأوسط ضمن أولويات صناع القرار الأتراك.[10]

والتعرض للسياسة الخارجية التركية الجديدة خاصة في منطقة الشرق الأوسط، يوجب في المقام الأول تناول نهج العمل الذي بادر به المستشار الأول -سابقا- لرئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان"، ووزير الخارجية التركي الحالي منذ سنة 2009، "أحمد داود أوغلو"، الذي اتبع سياسة خارجية مبادرة وفعالة وفقا لمسارين رئيسيين: سياسة العمق الاستراتيجي، وسياسة تصفير المشاكل. هذين المسارين تم بناؤهما وفق نظرياته السياسية بهدف درس الأسس النظرية لسياسة تركيا الخارجية، وتتمثل أبرز هذه النظريات في نظرية العمق الاستراتيجي ونظرية العثمانية الجديدة.[11]

1- نظرية العمق الاستراتيجي:

تقوم السياسية الخارجية التركية وفق هذه النظرية على تصور جغرافي يضع نهاية لما يسميه اغتراب دول الجوار التركي، بحيث تُحال التصورات النمطية عن هذه الدول

إلى الماضي، على نحو لا يكون عائقا أمام إعادة تموضع تركيا في منطقة الشرق الأوسط، ويُفضي إلى إعادة صوغ العلاقة بين دول الجوار وغيرها من الدول، بحيث يتم التخلي عن التصور القائم على أن السياسة الخارجية التركية يجب أن تنطلق من الاعتبارات الأمنية الداخلية التي رأت في دول الجوار مصادر للتهديد لا للفرص.

يشرح "أحمد داود أوغلو" في كتابه الشهير (العمق الاستراتيجي) (Stratejik Derinlik)[12] أن تركيا يجب أن تقف على مسافة واحدة من كل الدول ومن كل الفاعلين، وتتجنب الدخول في أي تحالفات أو محاور إقليمية، بما يجعلها تبقى دائما على مسافة واحدة من كل الأطراف، ويساهم في طمأنة قلق اللاعبين الإقليميين والدوليين إزاء السياسات التركية.[13] وقد حدد وزير الخارجية التركي "داود أوغلو" أسس هذه النظرية وغاياتها في:

-تحقيق التوازن بين الحرية والأمن من خلال ضمان وتحقيق الحرية للمواطن التركي دون أن يترتب على ذلك تهديدات لأمن تركيا.

-أن تغدو تركيا فاعلا في جميع الأقاليم التي تعتبر نفسها تنتمي إليها لا في إقليم واحد تنتمي إليه.

-انتهاج سياسات السلام الإستباقية، وهي إستراتيجية استباقية لحل المشكلات قبل تفاقمها.

-تحقيق مبدأ تصفير المشكلات (صفر مشاكل) في المحيط الإقليمي لتركيا.[14]

2- نظرية العثمانية الجديدة:

العثمانية الجديدة هي رؤية لتجديد تركيا. ترجع هذه النظرية في بوادرها الأولى إلى عهد الرئيس التركي الراحل "تورغوت أوزال" إبان الثمانينات، عندما تبنتها قوى اجتماعية وسياسية تركية.[15] أما في الوقت الراهن فيتبناها حزب العدالة والتنمية، وعديد من مؤسسات المجتمع المدني وقطاعات من المفكرين والمثقفين وأساتذة الجامعات. وترتكز العثمانية الجديدة علي ثلاثة مرتكزات، أولها: أن تتصالح تركيا

مع ذاتها الحضارية الإسلامية بسلام، وتعتز بماضيها العثماني متعدد الثقافات والأعراق. وثانيها استبطان حس العظمة والكبرياء العثماني والثقة بالنفس عند التصرف في السياسة الخارجية، والتخلص من الشعور بالضعف أو بالنقص تجاه الآخرين. والثالث الاستمرار في الانفتاح على الغرب، مع إقامة علاقات متوازنة مع الشرق الإسلامي.(16)

ويقصد بالعثمانية الجديدة على الصعيد الداخلي، إعادة الاعتبار إلى مبادئ المواطنة التركية من خلال احترام العلمانية التي لا تتدخل في شؤون الدين وتعيد المجال العام إلى المجتمع فيما تكتفي الدولة بتنظيمه، بحيث تكون الدولة بمؤسساتها المختلفة أكثر قربا من الشعب. أما على الصعيد الخارجي، تعني العثمانية الجديدة المزج بين القوة اللينة والخشنة، واستخدامها بتوازن لتحقيق أهداف السياسة الخارجية التركية.(17)

وقد شرح مضمون العثمانية الجديدة وزير الخارجية التركي "أحمد داود أوغلو" في سياق حديثه عن مبادئ السياسة الخارجية لبلاده تجاه العالم عامة، والعالم العربي خاصة، في محاضرته التي ألقاها في مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام في 02 فبراير 2009. وقد أكد الوزير التركي أن الإستراتيجية التركية تجد عمقها الحقيقي في إعادة الاندماج مع عالمها المحيط بها من الشرق ومن الغرب معاً، والذهاب إلى ما وراء الحدود السياسية التي عزلت الشعوب العربية والإسلامية عن بعضها لعقود طويلة. وقال: "لقد عانينا كثيراً من استخدامنا لفكرة الدولة القومية كأداة للتباعد لا للتقارب. واكتشفنا أنه لا يمكننا الهروب من التاريخ، مثلما لا يمكننا تغيير الجغرافيا".(18)

تأسيسا على ما سلف، فإنه لا يمكن القول أن كتاب "أحمد داود أوغلو" (العمق الإستراتيجي) هو الذي رسم السياسة الخارجية لتركيا بحذافيرها، لكنه مثّل الأساس النظري لما ستكون عليه هذه السياسات مع تطويرها في ضوء الواقع

والتجربة، بحيث يمكن القول إنه من خلال سنتين كانت عناوين هذه السياسة أكثر وضوحا. وبذلك فهناك من يرى أن ظروف تركيا لم تتغير بين ما قبل وصول العدالة والتنمية إلى السلطة وما بعده. ما تغير هو زاوية الرؤية التي نظر منها إلى هذا الواقع من خلال قراءة جديدة لا تهدم مع الماضي لكنها تضيف إليه ما يمكن أن يكون تطورا نوعيا سوف يعيد حسابات الآخرين قبل حسابات تركيا نفسها.[19]

ثالثا- سياسة الخارجية التركية الجديدة في الشرق الأوسط:

إن التعريفات الجديدة للسياسة الخارجية التركية لم تبق حبيسة أطرها النظرية، بل وجدت فرصتها للتطبيق والتفعيل وأحرزت نجاحات بارزة وملموسة سيما بعد فوز حزب العدالة والتنمية برئاسة "رجب طيب أردوغان"، وهو ما عكستها علاقات مع الدول العربية التي باتت ترتكز على أرضية تضامنية ذات محور تعاوني بعد أن كانت تخيم عليها أجواء العداء والنزاع. وفي ظل المتغيرات الدولية والإقليمية وانعكاسها على منطقة الشرق الأوسط لاسيما التطورات اللاحقة وما أفرزته حرب الخليج الثانية وتطورات التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي في بداية عقد التسعينات وحرب احتلال العراق عام 2003، وجدت السياسة التركية نفسها بأنها يجب عليها تكييف سياستها الخارجية بشكل يتلاءم مع الواقع الدولي والإقليمي وذلك بهدف تفعيل دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي إعادة تشكيل سياستها حيال عدد من المشاكل الإقليمية.[20]

لقد تمثل التحول الكبير والسريع في سياسة تركيا الخارجية في اعتماد رؤية "أحمد داود أوغلو" التي تهدف إلى إعادة تعريف دور تركيا في المنطقة التي صاغها في مفهوم العمق الاستراتيجي. ومع وضع سياسة تصفير النزاعات المنبثقة من هذه الرؤية موضع التنفيذ، حصل انقلاب في عدد من السياسة الخارجية التركية، حيث أصبحت السياسية الخارجية التركية في الشرق الأوسط تقوم على مجموعة من المبادئ

والمرتكزات هي: الأمن للجميع، تصفير النزاعات، الانفتاح السياسي، التعايش الثقافي السلمي والترابط الاقتصادي.

وقد ساعد انتشار القوة الناعمة التركية، التي كان لها الأثر البالغ في الارتقاء بدور تركيا وموقعها في الشرق الأوسط في تطوير علاقاتها ليس مع الأنظمة العربية فقط وإنما مع شعوبها بالأساس، خاصة عندما تم تعزيزها بالدبلوماسية الشعبية وبانتقاد الموقف الإسرائيلي اتجاه الفلسطينيين.[21]

إن من صور السياسة الخارجية الجديدة لتركيا في منطقة الشرق الأوسط، هو بناء علاقات جيدة وإستراتيجية مع الجارة سورية، حيث تعتبر هذه العلاقة من أبرز إنجازات حزب العدالة والتنمية منذ مجيئه إلى السلطة. فبعد أن كان البلدان على شفير الحرب في العام 1998، تطورت العلاقة بينهما بعد اتفاق أضنة الموقع في 20 أكتوبر 1998 الذي أنهى ملف احتضان سورية لحزب العمال الكردستاني (PKK). وقد هيّأ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا العام 2002 لمزيد من التقارب مع سورية، فزار الرئيس السوري "بشار الأسد" تركيا في العام 2004، وردّ الرئيس التركي السابق "أحمد نجدت سيزر" بزيارة في العام 2005، رغم الاعتراض الأمريكي الشديد من قبل إدارة "جورج بوش الابن" التي كانت تشدد الحصار والعزل السياسي والدبلوماسي على سورية.[22]

ومن صور هذه السياسة الجديدة أيضا، وهو التواصل مع حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات التشريعية مطلع 2007، ومحاولة إدماج الحركة في العملية السياسية السلمية بدلا من حصارها وعزلها. وعلى صعيد آخر قادت القيادة التركية وساطة بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" في نوفمبر 2007، والسماح للرئيس "الإسرائيلي" "شمعون بيريز" بإلقاء خطاب أمام نواب البرلمان التركي ليكون أول مسؤول "إسرائيلي" يتحدث في برلمان دولة مسلمة.

أما في الملف اللبناني، توسطت أنقرة في الأزمة اللبنانية بين فريقي الثامن والرابع عشر آذار. أما على صعيد الصراع السوري - الإسرائيلي، فقد قادت أنقرة الوساطة بين سورية و"إسرائيل" سنة 2008 حيث انعقدت 04 جولات مفاوضات غير مباشرة في اسطنبول. كما انفتحت تركيا على العلاقات مع اليونان وقبلت خطة الأمين الأممي السابق "كوفي عنان" الخاصة بحل المشكلة القبرصية. كما قادت محاولات التوفيق بين العرب المنقسمين عقب العدوان على غزة في ديسمبر 2008 ويناير 2009. وتحركت القيادة التركية بين أرمينيا وأذربيجان لحل مشكلة إقليم قره باغ في فبراير 2009.[23]

أما فيما يخص العلاقات التركية - "الإسرائيلية"، فقد مثل وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا في نوفمبر 2002، بداية مرحلة جديدة في هذه العلاقات، ما زالت تفاعلاتها تجري حتى الآن. فلم تُخف "إسرائيل" عشية تلك الانتخابات قلقها وخشيتها من أن وصول حزب العدالة والتنمية قد يغيّر علاقات تركيا مع "إسرائيل". وبعد فوز حزب العدالة والتنمية بتلك الانتخابات بغالبية كبيرة، ازدادت هذه الخشية. حيث عرفت هذه العلاقات فعلا تآكلا وتراجعا تدريجيا، لكن مستمرا في علاقاتهما، ما لبثت بعد مرور وقت قصير أن تحولت هذه العلاقات في نوعيتها وطبيعتها من علاقات تحالف كانت سائدة بين الدولتين في الفترة 1993 و2003 إلى علاقات تناقض وصدام.[24] وبالرغم من وسطية الموقف التركي والحيادي من أطراف الصراع العربي - الصهيوني، وسياسة تصفير المشاكل المتبعة من طرف أنقرة، إلا أن العلاقات التركية مع "إسرائيل" دخلت مرحلة اتسمت بالفتور بسبب استخدام الكيان "الإسرائيلي" للقوة المسلحة المفرطة ضد الفلسطينيين منذ الحرب على غزة سنة 2009، وقد أيدت قطاعات كبيرة من النخب السياسية التركية الموقف الرسمي التركي المندد بممارسات الاحتلال "الإسرائيلي". حيث في أثناء الأسابيع الثلاثة لحرب غزة التي بدأت عقب ستة أشهر من الهدنة بين "إسرائيل" وحماس، فإن تركيا أخذت منحى مختلفا بعد أن قام رئيس وزرائها بإلقاء اللوم بشدة على "إسرائيل" منذ اليوم الأول

للاعتداء على غزة، ليبلغ الانتقاد التركي ذروته في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس السويسرية حين غادر رئيس الوزراء التركي المنصة بشكل عنيف بعد مناقشة حامية مع الرئيس "الإسرائيلي" "شمعون بيريز".

وبغية التضامن مع الموقف الفلسطيني الداعي إلى رفع الحصار عن غزة، قامت تركيا بإرسال سفينة مساعدات إنسانية إليها، الأمر الذي جابهته "إسرائيل" بالقوة المسلحة وقتل تسعة أشخاص أتراك وإجبار السفينة على الرجوع إلى تركيا، وهو الموقف الذي أثار موجة استياء عارمة ضد الكيان "الإسرائيلي" وعلى المستويين الشعبي والرسمي التركي الذي طالب بضرورة تقديم" إسرائيل" اعتذارا رسميا لها وتعويض مادي لأسر الضحايا الأمر الذي رفضته "إسرائيل" حتى الآن مما دعا تركيا إلى طرد السفير "الإسرائيلي" وتعليق العلاقات معها حتى تستجيب للشروط التركية، كل ذلك كان السبب وراء التدهور في العلاقات بينهما.[25]

أما فيما يخص الملف الكردي، -باعتبارها ليست قضية محلية فقط، بل إقليمية بسبب الانتشار الكردي في أكثر من دولة مجاورة لتركيا- فتعد المشكلة الكردية في تركيا أحد المشاكل المستعصية للحكومات التركية المتعاقبة منذ قيام الجمهورية التركية سنة 1923م. وإدراكا من رؤية حزب العدالة والتنمية بأن تركيا لا تستطيع أن تؤدي دوراً إقليميا ما لم تؤمن الداخل التركي حيث تبنى الحزب الشعار الذي أطلقه "مصطفى كمال أتاتورك" (السلام في الداخل والسلام في الخارج) فمن دون السلام في الداخل التركي لا يمكن تحقيق سلام مستدام في الخارج. ومن هنا كانت المبادرة التي أطلقها رئيس الوزراء "رجب طيب أردوغان" في مطلع نوفمبر 2009 بانفتاحه الديمقراطي على 15 مليون كردي تركي باعتبار أن المصالحة مع الأكراد ضرورة لا يمكن تفاديها مهما بلغت صعوباتها فهي عنصر أساسي في الحملة الدبلوماسية التي بدأها وزير الخارجية "أحمد داود أوغلو" التي تهدف إلى جعل تركيا لاعباً أساسيا في الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز من خلال التوسط بحل النزاعات وتعزيز الروابط

الاقتصادية والتجارية مع سورية والعراق وإيران.[26] ومع مطلع سنة 2011، حدث تغير في كل من السياسة الخارجية التركية والدور الذي تلعبه أنقرة في السياسة الإقليمية. حيث شكّل "الربيع العربي" في 2011 تحديًا حقيقيًا لإستراتيجية السياسة الخارجية التركية؛ فقد كانت الثورات في العالم العربي غير متوقعة بالنسبة لأنقرة. وكان هذا هو السبب في أن حكومة "أردوغان" في البداية لم تكن حاسمة بشأن كيفية الاستجابة لهذه الانتفاضات الشعبية، مثلها في ذلك مثل حكومات معظم دول العالم. ومع ذلك، كان هناك شيء واحد واضح، ألا وهو الوقوف في صف المطالب الشعبية المشروعة في هذه الدول. إلا أن ا طريقة إظهار هذه المساندة اختلفت من حالة لأخرى. وكان هذا يوضح كيف استجاب رئيس الوزراء التركي فعلاً للتحديات التي واجهت سياسته الخارجية في المنطقة نتيجة الحراك الشعبي في أكثر من بلد عربي.[27]

فعلى سبيل المثال، وبالرغم من أن علاقات أنقرة الجيدة بالنظام السوري إضافة إلى وجود مخاوف عديدة من حصول فوضى أو حرب طائفية أو تدخل خارجي، ساهمت في عدم انتقاده بصفة واضحة ومباشرة في بداية الثورة السورية واتباع الأسلوب المتدرج اعتقادا منها أنه بالامكان التأثير في هذا النظام ودفعه نحو الاصلاحات، إلا أن فقدان الأمل في إصلاح النظام السوري وتمتع أنقرة بأرضية شعبية داخل سورية، دفعها إلى تشديد انتقاداتها له.[28]

في هذه المرحلة، لم تقتصر التحديات التي تواجه تركيا على التحديات المتعلقة بالاستقرار الإقليمي، ولكنها تأتي أيضًا من الجماعات المنشقة في السياسة المحلية في تركيا. وبينما كانت الأزمة السورية تؤثر مباشرة على العلاقات الثنائية بين تركيا وكل من العراق وإيران وروسيا على المستوى الإقليمي، بالإضافة إلى تعاونها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة على المستوى الدولي، إلا أن تشظي الصراع داخل سوريا كان يمثل تحديًا مباشرًا للأمن المجتمعي التركي على المستوى المحلي. وشهدت تركيا تعثرًا في سعيها لحل الأزمة في المنطقة بسبب الافتقار إلى إجماع بين الأحزاب

السياسية ومختلف المجموعات الاجتماعية تجاه كل من الأزمة السورية والانقلاب العسكري في مصر. وعلى هذا النحو، أدى "الربيع العربي" -باعتباره التحدي الرئيس للطموحات الإقليمية التركية- إلى تحديث خطاب أنقرة الاستراتيجي في مواجهة الأزمة متعددة الأبعاد في المنطقة. وبالرغم من أن السياسة الخارجية التركية أخذت تغير استراتيجياتها في مواجهة التطورات في المنطقة، ولكنها ظلت تستخدم نفس نمط المبادئ السابقة في تحقيق ذلك. فبينما كانت تركيا تعترف بتعزيز الديمقراطية كفلسفة محورية "للربيع العربي"، كانت تهدف في ذات الوقت إلى قيادة هذا التحول الإقليمي من أجل تحقيق هذه العملية بدون تدمير الاستقرار الإقليمي.[29]

رابعا- عوامل تمدد الدور التركي في الشرق الأوسط:

لقد ساهمت عديد العوامل في تعاظم الدور الإقليمي لتركيا وتمدده في محيطها الشرق الأوسطي، وقبوله من دول المنطقة وشعوبها، ومن أبرز هذه العوامل:

-الجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، وتجاوز التوجسات العربية من التوجهات العلمانية الحادة لتركيا ما قبل حكم حزب العدالة والتنمية.

-لعب الضعف والعجز العربي دورا في تقبل الدور التركي.

- مخاوف بعض دول المنطقة خاصة سوريا والعراق وإيران من قيام دولة كردية في المنطقة، خاصة بعد الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003، وتطلع أكراد العراق إلى قيام دولتهم.

-تخوف دول الشرق الأوسط العربية من تنامي دور إيران الإقليمي، خاصة مع تعاظم النفوذ الإيراني في المنطقة ولا سيما في العراق، ولبنان عبر حزب الله وفلسطين من خلال فصائل المقاومة خاصة حركة المقاومة الإسلامية (حماس). الأمر الذي أدى بهذه الدول بتعزيز علاقاتها بتركيا وتقبل دورها في المنطقة للعب دور مضاد يكبح نفوذ إيران.

-وسطية الموقف التركي والحيادي من كل أطراف النزاعات العربية البينية أو العربية الغربية، ومنطلق هذه السياسة أن أية علاقة مع قوة طرف في نزاع لا تعني معاداة القوة الأخرى الطرف في النزاع نفسه. وعبر هذه السياسة نسجت تركيا أفضل العلاقات مع الجميع دون استثناء، مع محمود عباس وحركة حماس في فلسطين، مع الفلسطينيين و"الإسرائيليين"، مع إيران والغرب، مع سورية و"إسرائيل" مع 8 آذار و14 آذار في لبنان...[30]

-دعم الولايات المتحدة الأمريكية لدور تركيا في منطقة الشرق الأوسط باعتبارها حليف استراتيجي لا يمكن التفريط فيه، حيث تعتبر الأولى الثانية أحد المفاتيح المهمة للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، ودورها المحوري في حفظ الاستقرار في الحزام الممتد من وسط أوروبا حتى تخوم روسيا والهند.

-نجاح التجربة التركية واعتباره أنموذجا ناجحا يمكن للدول العربية الإقتداء به، حيث يتمحور النموذج التركي على ثلاث قيم أساسية، وهي: الديمقراطية والعلمانية والإسلام. وانطلاقا من ذلك، فإنه يمثل النماذج الآتية:

- يمثل نموذجا للديمقراطية الإسلامية المعتدلة، والذي يتم فيه التناوب على السلطة بين الأحزاب المختلفة واندماج التيار الإسلامي في العملية الديمقراطية للدول العربية، وهذا النموذج تسعى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تعميمه في الشرق الأوسط.
- يمثل نموذجا لقدرة الهوية الإسلامية على التكيف، وتقديم القيم الأساسية في المجتمع كالحرية وحكم القانون والعدالة والإصلاح والشفافية والحكم الراشد.
- يمثل نموذجا للإسلاميين، لمعرفة كيفية التعامل مع الأوضاع داخل دولهم من خلال نهجي الواقعية والاعتدال.
- يعتبر نموذجا اقتصاديا للنهوض الاقتصادي، على الرغم من ضعف ثرواتها الطبيعية، خاصة الطاقة.[31]

استمرت تركيا حزب العدالة والتنمية في تغليب مصالحها الوطنية وفقا لإستراتيجية تعدد الأبعاد وتصفير المشكلات وإخماد الفتن العرقية والطائفية، واستمرت في علاقاتها الجيدة وعلى مسافة واحدة من الدول العربية وإيران والغرب. لكن هذا الانفتاح على العرب والمسلمين وغيرهم وإقامة أفضل العلاقات معهم ليس بديلا أو متعارضا مع الخيار الاستراتيجي لتركيا وهو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، مع التفاعل الكامل في الوقت نفسه مع عمقها التاريخي والحضاري. وهو ما أكد عليه وزير خارجية تركيا "أحمد داود أوغلو" في معرض الجزم باستمرار الروابط العضوية مع الغرب: "يجب أن لا تكون روابط تركيا بالغرب موضع مناقشة"[32].

خاتمة

نستنتج مما سبق، أن الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط منذ مجيء حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا أواخر سنة 2002، اختلف عما سبقه. فمنذ قيام الجمهورية التركية سنة 1923 على يد "مصطفى كمال أتاتورك" اتخذت تركيا الجديدة ثقافيا شعار سلام في الداخل سلام في الخارج. وبذلك انكفأت على شؤونها الداخلية. وقد ارتبط هذا الاختلاف بجملة من العوامل والمتغيرات الدولية والإقليمية وحتى المحلية بالنسبة لتركيا سببا في تغير دورها الإقليمي حيال الشرق الأوسط منذ سنة 2002. ولعل من أبرزها انحسار الدور الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط بسبب التدخلات الأمريكية في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، خاصة بعد التحالف الدولي الذي قادته في مكافحة ما يسمى الإرهاب، إضافة إلى التحديات التي أصبحت تواجهها تركيا في محيطها الإقليمي، على غرار احتلال الولايات المتحدة

الأمريكية للعراق سنة 2003، وتعاظم دور أكراد العراق الذين أصبحوا يتمتعون بالاستقلال الذاتي. ناهيك عن تصاعد الدور الإيراني في المنطقة.

كما يعتبر رفض القوى الكبرى بالاتحاد الأوروبي انضمام تركيا إلى الاتحاد، سببا آخرا ساهم في توجه تركيا للعب دور أكبر وإقامة علاقات دبلوماسية

وشراكات اقتصادية وإستراتيجية بدول الشرق الأوسط. ومع النهضة الاقتصادية التي شهدتها تركيا مطلع القرن الحالي، شكلت الدول العربية أسواقا خصبة للمنتجات التركية وشركاتها الاقتصادية[33].

الهوامش:

(1)-مصطفى جاسم حسين، "الدور الإقليمي التركي للمدة من 2002 إلى 2010"، بغداد: الجامعة المستنصرية، المجلة السياسية والدولية، العدد 20، الصادرة سنة 2012، ص151.

(2)-عارف محمد خلف، "الدور التركي الإقليمي"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 05، الصادرة سنة 2010، ص02.

(3)-سعد عبد العزيز مسلط، "المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا"، مجلة دراسات إقليمية، العدد 05، ص06.

(4)-معمر خولي، الإصلاح الداخلي في تركيا، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص7-11.

(5)-برنامج حزب العدالة والتنمية، (ترجمة: طارق عبد الجليل)، القاهرة: مركز القاهرة للدراسات التركية، ص78-79.

(6)-إيمان شادي، "الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط 2002-2007"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني،

http: //digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=149837&eid=1529-2015/02/04

(7)-منير محمود بدوي، "الدور الإقليمي لمصر: إشكالية المصالح الوطنية أولاً"، بحث مقدم إلى ندوة "الدور الإقليمي لمصر في مواجهة التحديات الراهنة" 24 – 25 يونيو 2003، مركز البحوث والدراسات السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، ص-ص: 4-5.

(8)-إيمان شادي، مرجع سابق الذكر.

(9)-فتيحة ليتيم، "تركيا والدور الإقليمي الجديد"، مجلة المفكر، العدد الخامس، ص210.

(10)-سمير العيطة وآخرون، العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، ط1، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص571.

(11)-محمد عبد القادر وآخرون، تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، ط1، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص574-575.

(12)-وضع "أحمد داود أوغلو" الأستاذ الجامعي، الأسس العامة لموقع تركيا ومكانتها ودورها في محيطها والعالم في هذا الكتاب (العمق الإستراتيجي) الذي نشره للمرة الأولى في أبريل 2001 باللغة التركية، وتم ترجمته إلى لغات عدة، وطبع عشرات المرات. ونشر هذا الكتاب جاء قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا.

[13]-أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية. ط1، (ترجمة محمد ثلجي جابر و عبد الجليل طارق)، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ص470-478.

[14]-محمد عبد القادر وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص578-581.

[15]-سمير العيطة وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص584.

[16]-إبراهيم البيومي غانم، "الإستراتيجية التركية والعثمانية الجديدة"، الأهرام اليومي، الصادرة بتاريخ 2009/10/07.

[17]-سمير العيطة وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص584.

[18]-إبراهيم البيومي مرجع سابق الذكر.

[19]-محمد نور الدين، العرب والدور المستقبلي لتركيا، ط1، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص752.

[20]-عارف محمد خلف، مرجع سابق الذكر، ص09-12.

[21]-علي حسين باكير، محددات الوقف التركي من الأزمة السورية الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص05.

[22]-نفس المرجع، ص01.

[23]-نفس المرجع، ص07.

[24]-محمود محارب، إسرائيل وتركيا والدول العربية: الدور والمكانة وبسط النفوذ والتحالفات، ط1، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص733.

[25]-مصطفى جاسم حسين، مرجع سابق الذكر، ص8-9.

[26]-عارف محمد خلف، مرجع سابق الذكر، ص14.

[27]-مراد يشيلطاش وإسماعيل نعمان تيلجي، "السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية"، ترجمة: عاطف معتمد و عزت زيان، مركز الجزيرة للدراسات، الصادرة بتاريخ 16 ديسمبر 2013، ص04.

[28]-علي حسين باكير، الثورة السورية في المعادلة الإيرانية التركية: المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص09.

[29]-مراد يشيلطاش وإسماعيل نعمان تيلجي، مرجع سابق الذكر، ص04.

[30]-علي حسين باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج. ط1، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2009، ص140-141.

(31)-"الأهمية الإستراتيجية و الجيواستراتيجية لتركيا"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/TurkeyEU/sec04.doc_cvt.htm -2014/07/19

(32)-علي حسين باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سابق الذكر، ص142-146.

(33)-فتيحة ليتيم، مرجع سابق الذكر، ص212-213.